

مكتبة آفاق

منتدى التنمية

# سكان الخليج

## مظاهر الخل وآليات المواجهة

شيخة سيف الشامسي

رائد زهير الجمالي

عمر هشام الشهابي

عبدالله حسين الخليفة

محمد علي الرمضان

محمد ابراهيم ديتو

محمد هلال الخليلي

تحرير وتنسيق:

عمر هشام الشهابي

## قائمة المحتويات

تقديم: الخلل السكاني، كيف نوقف كرة الثلج المتدحرجة؟

عمر هشام الشهابي .....ص

الفصل الأول: تفاقم الخلل السكاني في دول مجلس التعاون: تاريخه واسبابه ومعوقات مواجهته

عمر هشام الشهابي .....ص

المناقشات.....ص

الفصل الثاني: سياسات مواجهة الخلل الديمغرافي في دولة الكويت

محمد علي الرمضان .....ص

المناقشات.....ص

الفصل الثالث: سياسات مواجهة الخلل السكاني المتفاقم في دول مجلس التعاون: حالة قطر

محمد هلال الخليفة .....ص

المناقشات.....ص

الفصل الرابع: سكان البحرين 2010... نحو إعادة قراءة للخلل السكاني

محمد ابراهيم ديتو .....ص

المناقشات.....ص

الفصل الخامس: سياسات وآليات مواجهة الخلل السكاني في دولة الإمارات العربية المتحدة

شيخة سيف الشامسي.....ص

المناقشات.....ص

## الفصل السادس: الخلل السكاني والسياسات المطلوبة لمواجهته: حالة المملكة العربية السعودية

عبدالله حسين الخليفة.....ص

المناقشات.....ص

## الفصل السابع: مواجهة الخلل السكاني: حالة عمان

رائد زهير الجمالي.....ص

المناقشات.....ص

## الفصل الثامن: ما العمل؟

مناقشات الجلسة الختامية المفتوحة لمنتدى التنمية الرابع والثلاثين.....ص

## قائمة المشاركين

في اللقاء السنوي الرابع والثلاثين لمنتدى التنمية.....ص

تقديم:

الخلل السكاني، كيف نوقف كرة الثلج المتدحرجة؟

عمر هشام الشهابي

## تقديم: الخلل السكاني، كيف نوقف كرة الثلج المتدحرجة؟

عمر هشام الشهابي

لا يخفى على اي مراقب تفاقم ظاهرة الخلل السكاني في دول مجلس التعاون الخليجي العربية. وتتمثل هذه الظاهرة في «مجتمع يشكل فيه وافدون غير مواطنين نسبة عالية من سكان وقدرات المجتمع الاقتصادية والثقافية والاجتماعية لفترة ممتدة ومتصلة من الزمن»<sup>1</sup>. وقد لوحظ مؤخرًا تزايد الاهتمام بهذه القضية رسمياً وأهلياً ودولياً. فتصدرت عناوين الصحف العالمية، مثلاً، قضية العمالة المهاجرة العاملة في قطاع الإنشاءات في قطر، في اطار استعدادات هذه الدولة لاستضافة كأس العالم لكرة القدم سنة 2020<sup>2</sup>، وفي حملة المملكة العربية السعودية لتسوية اوضاع المقيمين في عام 2013، والتي ادت الى ترحيل مئات الآلاف من الوافدين من قبل السلطات<sup>3</sup>. والخلل السكاني في دول مجلس التعاون الخليجية ظاهرة فريدة من نوعها في العالم لجهة نسبة تدفق الوافدين إليها وآلية هذا التدفق، إذ وصلت نسبة غير المواطنين في بعض هذه الدول إلى حوالي 90% من السكان. ونظرًا الى حدّة الظاهرة وفرادتها، تتضارب الآراء حولها بشدّة. ففيما يرى فيها كثيرون خطرًا يهدد هويّة شعوب المنطقة وأمنها، ينظر إليها آخرون من زاوية اضطهاد العمالة الوافدة وتعرّضها لأبشع أنواع العنصرية والتفرقة في الزمن المعاصر.

1 لمزيد من التفصيل في هذا التعريف انظر ورقة المؤلف في هذا الكتاب.

2 "قطر تتعهد بمراجعة ظروف العمال المهاجرين قبل كأس العالم"، بي بي سي العربية، 2014/11/19، <[http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2013/11/131119\\_fifa\\_qatar\\_workers.shtml](http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2013/11/131119_fifa_qatar_workers.shtml)>.

3 "السعودية تمدد مهلة تصحيح أوضاع العمالة"، الجزيرة نت، 2013/7/2، <<http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/91a9d8b3-2247-4573-baf6-ede36df7382a>>.

ورغم تضارب العواطف والأهواء في شأن هذه القضية، بات ملحاً إخضاعها لتحليل منهجي ونوعي، وطرح حلول جذرية وعملية تساهم في التصدي لها لأنها، في رأينا، إحدى القضايا المصيرية الكبرى التي تواجه دول المجلس. صحيح أن الوضع الاقتصادي والسياسي يُمثل مشكلة رئيسية تواجه هذه المنطقة، لكن مرور الزمن قد يسمح بمعالجتها، حتى مع نزوب الموارد الطبيعية. أما القضية السكانية فهي التي تحدد مصير أي شعب على المدى البعيد، بما في ذلك ثقافته وانتماؤه وتطلعاته. كما أن حاضري أي منطقة ومستقبلها يتشكلان أساساً عبر سكانها. والواقع الحالي هو أن أغلب سكان المنطقة هم من الوافدين، ولهذا الأمر تداعيات ستكون العامل الأساس في تشكيل مسار المنطقة على مدى السنين والعقود المقبلة؛ مما يزيد من أهمية - بل وواجب - تحليل هذه الظاهرة وتبعاتها.

لا شك في أن هناك تفاوتاً في حدة الخلل السكاني بين دول المجلس، بناء على المعطيات الخاصة بكل دولة. ويمكن القول، مثلاً، إن وضع السعودية وعمان يختلف نسبياً عن بقية الدول لناحية التركيبة السكانية. فهاتان الدولتان تتمتعان بالكتلة العددية الأكبر لجهة تعداد المواطنين الإجمالي (خصوصاً السعودية)، وتتميزان بانخفاض نسبة الوافدين اليهما، حيث لا يزال المواطنون يشكلون غالبية سكانهما. وفي المقابل، بالكاد تتجاوز أعداد المواطنين في الكويت والإمارات والبحرين وقطر المليون نسمة، بالإضافة إلى انخفاض نسبتهم من إجمالي السكان إلى ما دون النصف (في حالة قطر والإمارات، تنخفض نسبة المواطنين من إجمالي السكان إلى حوالي 10% فقط).

لكن هذا لا ينفي وجود خلل سكاني أساسي في كل دول المنطقة. بل إن الخلل السكاني هو سمة جامعة ومن الخصائص الراسخة في المنطقة. وإذا كان بديهياً أن تكون هناك فروقات بين دولها وخصوصيات لكل منها، إلا أن سمات التشابه بينها تجعل هذه الخصائص ثانوية ضمن السياق العام. ففي كل دول المجلس لا تقل نسبة الوافدين عن الثلث. وقد وصلت نسبة الوافدين إجمالاً، عام 2012، إلى 48% من

مجموع ساكني دول المجلس الست، وهي نسبة تعتبر الأعلى عالمياً. كما أن الوافدين يشكلون الأغلبية في سوق العمل في كل من دول المجلس، والأعداد ما انفكت آخذة في الازدياد. ولا يمكن لنا، في هذا السرد، ان ننسى وضع الوافدين الاقتصادي والسياسي والانساني الذي ينتج من قوانين الكفالة المطبقة في المنطقة. وكما سيتجلى من تحليلنا، تبرز، أيضاً، أوجه شبه في جذور وأعمدة الدول السياسية والاقتصادية، مما يؤكد أن الخلل السكاني سمة مشتركة بين أقطار المجلس، وهذا التشابه يندرج بتبعات أساسية على اقتصاداتها وسياساتها وشعوبها بلا استثناء.

\*\*\*\*\*

يضم هذا الكتاب أوراقاً ومناقشات قُدمت في اللقاء السنوي الرابع والثلاثين لمنتدى التنمية المنعقد في الكويت مطلع عام 2013، والذي شارك فيه أكثر من 120 من خيرة كوادر أهل المنطقة (انظر المشاركين في اللقاء) للبحث في الاقتراحات والحلول للخلل السكاني المتفاحم في دول المجلس التعاون. حبر كثير سال حول قضية الخلل السكاني في دول مجلس التعاون على مدى العقود الأخيرة، بما في ذلك كتاب للمحرر صدر مؤخراً بعنوان «اقتلاع الجذور»<sup>4</sup>، ودراسات متعددة سابقة للدكتور علي خليفة الكواري<sup>5</sup>. بل إن منتدى التنمية نفسه قد ناقش موضوع الخلل السكاني في لقاءين سنويين سابقين<sup>6</sup>. لكن، وعلى رغم مصيرية القضية بالنسبة الى دول المجلس، وعلى رغم تزايد اهتمام الخطاب الرسمي بأزمة

---

4 عمر هشام الشهابي، اقتلاع الجذور - المشاريع العقارية وتفاقم الخلل السكاني في مجلس التعاون لدول الخليج العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012).

5 علي خليفة الكواري، نحو فهم أفضل لأسباب الخلل السكاني في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط (الكويت: مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، 2005).

6 كمثل في اللقاء السنوي الخامس عشر في يناير 1994 واللقاء السنوي السادس في 1985.

الخلل السكاني على مدى العقود الأربعة الماضية، لا تزال القضية مستقلة في دول الخليج، بل إن المشكلة، كما سيبين هذا الكتاب، أخذت في التفاقم، وبات الهاجس الآن إيقاف كرة الثلج المتدحرجة الآخذة في التضخم، كما يصفها الباحث محمد هلال الخليفي، ناهيك عن مواجهة جذور المشكلة وحلها نهائياً. ليس هدف هذا الكتاب سرد ظواهر الخلل السكاني وأسبابه فحسب، بل الغوص في ما هو أعمق، وتفكيك الأسباب الجذرية لهذا الخلل، ليتسنى لنا تفصيل سياسات وآليات تساهم، بدايةً، في وقف تفاقمه، ومن ثم مواجهة جذور المشكلة وحلها. من هنا يأتي اسم هذا الكتاب «كيف نواجه الخلل السكاني؟»، والذي نأمل ان نكون قد وقفنا فيه الى تقديم طرح معمق يعكس توجهات مجموعة من مثقفي أهل المنطقة في كيفية التصدي لهذا الخلل.

\*\*\*\*\*

ينقسم الكتاب الى ثمانية فصول، يتناول كل منها حالة الخلل السكاني في واحدة من دول مجلس التعاون، إضافة الى ورقة عامة تتطرق الى الوضع في دول المجلس ككل، وفصل أخير يحتوي على مناقشة جلسة «ما العمل؟» التي اختتم بها منتدى التنمية لقاءه الرابع والثلاثين. وتم ارفاق المناقشات التي دارت بين الحاضرين بعد تقديم كل من الباحثين ورقته في اللقاء. وقد حالفنا الحظ بأن شاركتنا في كتابة فصول هذا الكتاب نخبة متميزة من الباحثين، من بينهم خبراء ديمغرافيون، واقتصاديون، ومتمرسون في سوق العمل، ومهتمون بالشأن العام، مما سمح لنا بالتطرق الى موضوع الخلل السكاني من اكثر من جانب ورؤية.

ففي ورقة الكويت، ركز د. محمد الرمضان على الخصائص الديمغرافية للدولة، وتناول معطيات الهرم السكاني في الكويت وأسباب اختلاله، وشدد على اهمية وجود جهة رسمية واحدة تُعنى بمواجهة الخلل

السكاني، في ظل تشتت الجهود الحالية بين اكثر من وزارة ومؤسسة. وأكد محمد الخليفي، في ورقته عن تحليل السياسة السكانية في قطر، على اهمية وجود نية سياسية جادة بين أصحاب القرار كأهم شروط مواجهة الخلل السكاني. ولدى وجود هذه النية يمكن الحديث في شكل جدّي عن تطبيق سياسات «الخفض والإحلال والتعبئة» كحلول لمواجهة المعضلة.

اما محمد ديتو، فيطرح في ورقته عن البحرين منظورًا جديدًا للخلل السكاني يتمثل «في ثنائية الانفصال والاعتماد المتبادل بين مجتمع المواطنين والوافدين. وهو انفصال مكاني واجتماعي وثقافي وسياسي، مقابل اعتماد اقتصادي متبادل». ويعتمد ديتو في ورقته على تحليل «النافذة الديمغرافية» وتبعاتها على المنطقة، والتي تتمثل في «ارتفاع نسبة السكان في سن العمل إلى إجمالي السكان، مقابل انخفاض نسبة المعالين سواء من الأطفال أو الشيوخ، واعتبارها مؤشراً لفرصة متاحة للمجتمع لتعظيم الاستفادة من الطاقات الخلاقة لأفراده، شرط اعتماد سياسات تنمية مناسبة».

في ورقة الإمارات، تركّز د. شيخة الشامسي على ظاهرة المشاريع العقارية الدولية في الإمارات وتأثير التوسع العمراني المطرد على الخلل السكاني. وفي المقابل، يركّز د. عبدالله الخليفة في ورقته عن السعودية على ظاهرة البطالة في صفوف المواطنين وتشوه سوق العمل في المملكة، باعتبارها اهم شق من الخلل السكاني في الدولة الأكبر في مجلس التعاون. وهو يحلل مدى نجاح السياسات والبرامج الحكومية والأهلية التي تم طرحها لمواجهة هذه المعضلة. وكما في شقيقتها السعودية، تتركز مشكلة الخلل السكاني الأساسية في سلطنة عمان في سوق عمل متشوه البنية، وهو محور ورقة رائد الجمالي. وقد تطرقت في ورقتي الى حالة الخلل السكاني في دول مجلس التعاون ككل، مقدماً آخر الاحصائيات المتوفرة، وخلفية تاريخية لنشأة الخلل منذ بزوغ عصر النفط حتى عام 2012، مبيّناً اهمية البنية الاقتصادية والسياسية في تقاوم الخلل السكاني، وضرورة التطرق الى جدلية الابعاد الاقتصادية والسياسية والسكانية معاً. وركّزت في التحليل على الشبكات المنتفعة من الخلل السكاني في المجتمع، اكانت من

متخذي القرار او المستثمرين او المواطنين او الوافدين، وعلى أن مواجهة الخلل السكاني تعني التطرق الى هذه الشبكة من الجهات المنتفعة، وان الوضع الحالي يتطلب «صفقة تاريخية» بين كل الاطراف لمواجهة المعضلة بشكل جدي. ومن دون هذه «الصفقة التاريخية» بين اطراف المجتمع المختلفة، ستبقى المعطيات والحوافز على الأرض تدفع باستمرار الخلل السكاني بشكل متفاقم.

أخيراً، تبقى غايتنا الأسمى من هذا الكتاب فتح النقاش المثري مع القارئ الكريم، على أمل اغناء المعرفة في هذا الموضوع الحيوي. ولا يقتصر هدفنا على التحليل العلمي والمنهجي فحسب، بل هي دعوة لشعوب المنطقة الى وقفة جادة حول الخلل السكاني في دولها، وحول ما يمكن عمله لتدارك الأمر. وقد تكون اهم استنتاجات هذا الكتاب، وفصله الثامن المعنون بـ «ما العمل؟»، هو اهمية مطالبة الشعوب بالمشاركة في صنع القرار اجمالاً، وخصوصاً في ما يتعلق بقضية الخلل السكاني. فالأمر، في رأينا، مصيري، ويتطلب العمل الدؤوب والتكاتف من اجل الوصول الى مرحلة ان الشعب هم من يقررون مصيرهم بأنفسهم، بدلاً من الاعتماد على نيات صناع القرار وأهوائهم، لأن الخلل السكاني سيحدد واقع ابناء المنطقة ومستقبلهم من دون استثناء.

\*\*\*\*\*

وفي الختام، أتقدم بالشكر من الزملاء الاعزاء الذين قدّموا العون والمساندة في كل مرحلة من مراحل تنسيق هذا اللقاء وتحرير الكتابة. وأخص المنسقة العامة للمنتدى د. ابتسام الكتبي لجهدا في قيادة المنتدى في هذه المرحلة. والشكر موصول، ايضاً، للزملاء اعضاء اللجنة التنفيذية، وخصوصاً د. علي الكواري الذي كان نعم القدوة والمرشد، ليس في هذا الكتاب وحسب، بل في مسيرتي الأكاديمية عموماً، والشيخ محمد الحارثي ود. ابراهيم البعيز لمساعدتهما الدؤوية في اختيار الباحثين المناسبين لكتابة أوراق

اللقاء. وانا مدين بشكر خاص للأستاذ المرحوم سليمان المطوع على دعمه وتشجيعه لي في مشاركاتي في منتدى التنمية على مدى السنوات الماضية، ويعز عليّ فقدان طلته البشوشة في اللقاءات المقبلة. كما أنني مدين للزملاء الباحثين على استجاباتهم الكريمة، وتحمل كل منهم عناء كتابة بحث معمق وموضوعي وجريء. فلهم مني، جميعاً، الشكر والتقدير والعرفان. والشكر موصول للسيدات والسادة الكرام المشاركين في الاجتماع، والذين كان لتعقيباتهم ومدخلاتهم فضل اغناء موضوعات اللقاء وانضاجها. وانا ممتن للدعم الذي قدمته لي جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا ومركز الخليج لسياسات التنمية، وبالأخص التوجيه والتشجيع المستمرين اللذين احظى بهما من اعضاء مجلس الأمناء د. علي فهد الزميع ود. فهد علي الزميع وجاسم خالد السعدون ود. علي خليفة الكواري في سبيل البحث والنشاط العلمي. والشكر موصول للدكتور ناصر الشمري، رئيس مكتبة آفاق في الكويت، على اهتمامه ونشاطه في نشر الكتاب وتوزيعه.

كما اشكر الزميل مصطفى البيلي ودلال واد عيسى على جهديهما في تفرغ اشربة المداخلات، والزميل وفيق قانصوه لتحرير المخطوطة والعناية بها لغويًا وفنيًا.

واخيرًا وليس آخرًا، فإنه لن يفي أي قدر من الشكر والامتنان حق السيدة نجاح سليمان سكرتيرة المنتدى ومحرك نشاطه وذاكرته الحاضرة، والتي دائمًا ما تتأكد من متابعة ونجاح اعماله ولقاءاته. وكما هي الحال في أي عمل، فإن هناك العشرات من الأهل والأصدقاء والزملاء ممن لم يخلوا علي بوقتهم وطاقاتهم لإنجاح المشروع، فأستميحهم المعذرة ان لم يسعف لي المجال ذكر مساهماتهم الجليلة هنا، والتي هي محط تقديري وامتناني.

عمر هشام الشهابي

منسق اللقاء السنوي الرابع والثلاثون لمنتدى التنمية